السياحة في الاقتصاد الوطني الجزائري: الاستراتيجية و الآثار

Tourism in the Economy of Algeria: The Strategy and the Features

ط.د. سماعيني نسيبة
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر
nassiba2007@hotmail.fr

أ.د حاكمي بوحفص
جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر
hakmib2001@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2019/10/03 تاريخ القبول: 2020/03/26

الملخص: لقد تطور مفهوم السياحة من ظاهرة إنسانية و ثقافية و نشاط اجتماعي إلى صناعة حقيقية قائمة بذاتها، و بذلك أصبح هذا القطاع يلعب دورا هاما في التنمية الاقتصادية من خلال خلق مناصب شغل، كما له دور في سد عجز ميزان المدفوعات، إضافة إلى دوره في تنشيط و تفعيل الاستثمار و بذلك تطوير و تنمية المناطق السياحية، و باعتبار الجزائر من الدول التي تتوفر على مجموعة من المقومات الطبيعية و الجغرافية، التاريخية و الأثرية الهامة، و من هذا المنطلق حرصت على إعداد استراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، تهدف إلى تفعيل أداء القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني، و محاولة الرفع من نسبة هذا القطاع في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: سياحة، مقومات سياحية، الاستراتيجية التنموية، التنمية السياحية، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030. .

Abstract: The concept of the tourism evolved of a cultural human phenomenon and social activity has a real autonomous industry and so became a sector which play a very important role in the economic development thanks to the creation of the posts of jobs and also of the balance of payments besides its contribution in the stimulation and the activation of the investment which results in the development of the tourist zone. Algeria is one of the richest countries in way of natural sources, geographical and its historic and archaeological, and for this effect, it is always anxious to develop strategies national for the development of the touristic sector which aim at activating the performance of the sector of the tourism in the state economy.

***Key Words*:** Tourism, touristic features, development strategy, touristic development, create a master plan for tourism prospects in 2030.

JEL Code : L83.

*مرسل المقال: سماعيني نسيبة (nassiba2007@hotmail.fr).

المقدمة:

تعد السياحة أحد الأنشطة الاقتصادية التي تتمتع بأهمية كبيرة في العالم تقوم عليها اقتصاديات كثير من الدول، و التي تنطلق من المكانة التي وصلت إليها كصناعة قائمة بذاتها، كما يتميز المردود المادي لصناعة السياحة بأنه مردود متفرع و متشعب تستفيد منه مختلف الأنشطة سواء اقتصادية، اجتماعية، سياسية أو ثقافية، فهي بذلك واحدة من أهم مصادر الدخل للاقتصاد الوطني.

و على اعتبار المقومات الطبيعية و التاريخية من أهم عوامل الجذب السياحي فالجزائر من أحد البلدان التي تزخر بهذه المقومات، و لكن بالرغم لامتلاكها لإمكانيات هائلة إلا أنها تسجل تدفقات بشرية ضعيفة إذا ما قورنت بالدول المجاورة كالمغرب، تونس و مصر. و عليه فإن وضع استراتيجية وطنية من أجل تنمية سياحية فعالة هو مصدر من المصادر الهامة لدعم الاقتصاد الوطني، خاصة أنه يعتمد بشكل أساسي على إيرادات المحروقات.

مشكلة الدراسة: إن الإشكالية الرئيسية التي تتطلع هذه الورقة البحثية للإجابة عنها هي: ما مكانة القطاع السياحي في الاقتصاد الوطني الجزائري، و ما أفق تطوره لتعزيز دوره في التنمية؟

فرضيات الدراسة: كإجابة على التساؤل المطروح يمكن وضع الفرضيات التالية:

- إمكانيات الجزائر السياحية كبيرة و قادرة على جعل الجزائر بلدا سياحيا ينافس الدول الرائدة في المجال السياحي.
- ساهمت الخيارات الاستراتيجية بعد الاستقلال بدرجة كبيرو في ضعف القطاع السياحي.
- تطوير السياحة و دفع عجلة القطاع السياحي في الجزائر مرتبط بالتطبيق الفعلي لاستراتيجية المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030.

هدف الدراسة: يمكن حصر أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- تشخيص واقع القطاع السياحي بالجزائر.
- التعريف بأهمية و دور القطاع السياحي في تحقيق التنمية الاقتصادية بالجزائر.
- إبراز أهمية وجود استراتيجية وطنية للسياحة تساهم في ترقية القطاع السياحي.

منهجية الدراسة: استخدم في هذا البحث المنهج الوصفي في عرض واقع السياحة في الجزائر، و المنهج التحليلي بالاستعانة بالمؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية في إبراز محور نشاط القطاع السياحي بهدف معرفة الدور الحقيقي له في التنمية الاقتصادية و إمكانيات تطوره.

1.مفاهيم عامة حول السياحة:

1.1. تعريف السياحة و السائح:

أ. تعريف السياحة: تعددت التعاريف الواردة بشأن السياحة في الأدبيات الحديثة تبعا لتنوع معايير التمييز بينها، و ظهور مصطلحات جديدة. و من هذا المنطق يمكن تقديم بعض من هذه التعاريف على النحو التالي:

لفظ السياحة لغة تعني التجوال و عبارة ساح في الأرض تعني ذهب و سار على و جه الأرض. (توفيق، 1997)

عرفها "Robert Lanquard" على أنها مجموع الأنشطة البشرية التي تتعلق بالسفر، و صناعة تهدف الى اشباع حاجات السائح.(ROBERT, 1980)

و يعرفها "Krafet Hunsiker" المعروف بمؤسس البحث السياحي كما يلي(TISSA, 1994) : السياحة هي مجموعة العلاقات و الاعمال التي تكونت بسبب التنقل، و إقامة الافراد، خارج مقرات سكناهم المعتادة، حيث أن هذا التنقل لا يدخل في اطار النشاط الإنساني المربح.

و حسب تعريف "J.L. Michaud" الجغرافي و المسؤول الإداري في المجلس الأعلى للسياحة الفرنسي: السياحة تضم مجموعة نشاطات انتاج و استهلاك تستلزم تنقلات خاصة بها، خارج مقر السكن اليومي، ليلة على الأقل حيث سبب الخروج هو التسلية، الأعمال، الصحة، اجتماعات مهنية، رياضية أو دينية.(LOZATO, 1990)

و للوصول الى تعريف عام وشامل نورد التعريف المعتمد من طرف المنظمة العالمية للسياحة "OMT"، كلمة السياحة تحتوي على مفهومين(GUIBILATO, 1989) : **السائح** و هو كل زائر مؤقت يقيم في البلد الذي يزوره 24 ساعة على الأقل بحيث أسباب الزيارة تكون من أجل الترفيه، الراحة، الصحة، قضاء العطل، الدراسة، الرياضة، أو من أجل القيام بأعمال عائلية، حضور مؤتمرات، ندوات علمية، ثقافية و سياسية. و المتجول المتنزه و هو زائر لا تتجاوز مدة اقامته 24 ساعة على الأكثر خارج مقر اقامته المعتاد.

ب. تعريف السائح: لقد ورد في تعريف المنظمة العالمية للسياحة O.M.T للسائح بأنه " كل شخص يسافر خارج موطنه محل إقامته الأصلي لأي سبب من الأسباب غير الكسب المادي سواء كان داخل بلده "السائح الوطني" أو بلد آخر "السائح الأجنبي " لفترة تزيد عن 24 ساعة و حسب ما أقرته منظمة السياحة العالمية فان مواطني أي دولة الذين يعملون خارجها و يتقاضون رواتب في تلك الدولة التي يعملون بها و الذين يحضرون بصفة مؤقتة لزيارة أوطانهم و العودة مرة أخرى، يعدون في عداد السائحين حيث أن إنفاقهم أثناء زيارتهم يعد دخلا إضافيا للاقتصاد القومي من العملات الأجنبية التي يجلبونها معهم نتيجة لعملهم بالخارج". (محمد العطا، 2010)

2.1.أهمية السياحة:

أصبحت السياحة من أهم الظواهر المميزة لعصرنا الحاضر نظرا لما تتمتع به من أهمية في جوانب عديدة منها:

أ. الأهمية الاقتصادية: يمكن إبراز الأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية:

أ.**1.مناصب عمل:** إن القطاع السياحي كثيف التشابك و يرتبط مع العديد من القطاعات الأخرى، و هذا يعني إمكانية السياحة على توليد فرص العمل بحيث تفوق حدود القطاع السياحي و تمتد لتصل حدود القطاعات الأخرى التي تجهزه بمستلزمات الإنتاج. فالسياحة لها القدرة على توليد مناصب عمل أكثر من أغلب الأنشطة الصناعية الكلاسيكية، فهي توظف أكثر من 4 مرات بالنسبة لصناعة السيارات و 10 مرات قطاع البناء، فمثل فندق ب 50 غرفة (100 سرير) يوظف على الأقل 5 عمال دائمين و 10 عمال موسميين و 10 عمال مؤقتين، و المجموعة يكون 12 منصب عمل دائم مباشر يضاف لها مناصب العمل غير المباشرة.(HOERNER, 1997)

أ.**2.دفق رؤوس الأموال الأجنبية:** تساهم السياحة في توفير جزء من النقد الأجنبي الناتج عن السياحة في الآتي: (ماهر و ابو قحف، 1999) :

- مساهمة رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات الخاصة بقطاع السياحة.
- المدفوعات السياحية التي تحصل عليها الدولة مقابل منح تأشيرات الدخول للبلاد.
- فروق تحويل العملة.
- الإنفاق اليومي للسائحين مقابل الخدمات السياحية، بالإضافة إلى الإنفاق على الطلب على السلع الإنتاجية و الخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى.

أ.**3.تحسين ميزان المدفوعات:** السياحة تساهم كصناعة تصديرية في تحسين ميزان المدفوعات الخاص بالدولة، و يتحقق هذا نتيجة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة في المشروعات السياحية، الإيرادات السياحية التي تقوم الدولة بتحصيلها من جمهور السائحين، و خلق استخدامات جديدة للموارد الطبيعية، و المنافع الممكن تحقيقها نتيجة خلق علاقات اقتصادية بين قطاع السياحة و القطاعات الأخرى. (الانصاري و عواد، 2002)

ب. الأهمية الاجتماعية و الثقافية و السياسية:

ب.1.من الناحية الاجتماعية:

- مطلب اجتماعي و نفسي هام من أجل استعادة الإنسان لنشاطه و عودته للعمل بكفاءة من جديد. (دعبس، 1993)
- تساهم السياحة في الحد من ظاهرة البطالة و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

ب.2.من الناحية الثقافية :

- تعد السياحة أداة للاتصال الفكري و تبادل الثقافة و العادات و التقاليد بين الشعوب و أداة لإيجاد مناخ مشبع بروح التفاهم و التسامح بينهم (الرفاعي، 1998)، كما تعتبر كذلك أداة للتبادل المعرفي (تداول العلوم و المعارف).
- تعمل السياحة على انتشار ثقافات الشعوب و حضارات الأمم بين أقاليم العالم المختلفة، كما تعمل على زيادة معرفة الشعوب ببعضها البعض، و توطيد العلاقات وتقريب المسافات الثقافية بينهم. (غنيم و سعد، 1999)

ب.3.من الناحية السياسية: (ماهر و ابو قحف، 1999)

– تؤدي السياحة إلى تحسين العلاقات بين الدول.

– إن النتائج الايجابية للسياحة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي تساهم في حل الكثير من المشكلات السياسية.

3.1.أسس السياحة:

تبنى السياحة على مجموعة من الأسس، و التي تتكامل فيما بينها لقيام هذا النشاط و جعله ذي فعالية في اقتصاديات البلدان السياحية، و تظهر هذه الأسس في العناصر التالية:

أ. الطلب السياحي: يمثل الطلب السياحي المجموع الاحتمالي للوافدين إلى منطقة سياحية من المواطنين و الأجانب، و يعبر عن رغبة لدى الشخص ذات أهداف متعددة قد تكون مادية أو معنوية، ثم تتحول إلى تصرف مادي في شكل انتقال و سفر الشخص من مكان إقامته المعتادة إلى الجهة التي يقصدها لإشباع تلك الرغبة.

ب. العرض السياحي: يمثل العرض السياحي ما تقدمه المنطقة السياحية و ما تحتويه من مقومات سياحية سواء كانت عوامل جذب طبيعية أو تاريخية أو صناعية، فضلا على السلع و الخدمات التي قد تؤثر على الأفراد لزيارة بلد معين و تفضيله عن آخر. (سراب و آخرون، 2002)

ت. المنتج السياحي: هو منتج خدمي يمثل التجربة التي يعيشها الزائر أو السائح منذ لحظة مغادرته لمكان إقامته الأصلي لحين عودته إليه(MIDDLETON, 1994) ، فالسياحة صناعة قائمة و متكاملة تتضمن التخطيط و الاستثمار في المرافق التي لها علاقة بالنشاط السياحي و التسويق، مما جعل لنشاط السياحة خصوصية في اتساع مفاهيمه و أنشطته.

ث. التسويق السياحي: يعتبر التسويق السياحي من أهم أدوات التنمية السياحية زيادة على التخطيط السياحي و التنمية السياحية، و يعرفه (Fyall 2005) بأنه: نشاط متكامل يضم جميع الجهود المبذولة لجذب انتباه السياح الدوليين و المحليين لزيارة المناطق السياحية بالدولة. (صبري، 2006)

ج. الإنفاق السياحي: تتوقف أهمية و حجم الإيرادات السياحية على حجم ما ينفقه السائحون في الدولة المضيفة للسياح و ذلك تبعا لعدة متغيرات منها الغرض من السياحة، نوعية الإقامة، و عدد الليالي السياحية التي يقضيها السياح في مختلف المؤسسات الفندقية و غيرها. (محيا، 2002)

2.مقومات السياحة في الجزائر:

تمثل المقومات السياحية تلك الإمكانات الطبيعية و المادية و الصناعية التي يتوفر عليها أي بلد، و هي بمثابة الركائز الأساسية للعرض السياحي، و تعتبر كشرط كفاية لتحقيق الجذب السياحي المطلوب، و نجد أهمها:

1.2.الموارد السياحية الطبيعية:

و تشمل كل أماكن الراحة و الترفيه، الجبال، الأنهار، الشواطئ، الغابات و الصحاري و هي كما يلي:

أ. الساحل الجزائري: يتميز الساحل الجزائري بطوله (1200كلم) و ارتفاعه و تكونه الصخري، حيث أن الكتل الصخرية المشكلة له، تتجاوز في بعض الأحيان 1000 متر علوا و أنجزت بالقرب من هذه المرتفعات الساحلية عدة مدن أصبحت البعض منها تكتسي أهمية كبيرة في السياحة الساحلية، و محطات مهمة للاستجمام و الترفيه.

ب. المناطق الجبلية: و تتمثل هذه المناطق في مرتفعات الأطلس التلي الذي يقطع الجزائر من الشرق إلى الغرب، حيث أن هذه المرتفعات تشكل فرصة كبيرة لسياحة الاستكشاف و الراحة، و قد أقيمت عدة محطات سياحية على هذه المرتفعات منها محطة الشريعة السياحية على ارتفاع 1510 متر، و التي تمنح للزائر فرصة ممارسة رياضة التزحلق على الثلج، بالإضافة إلى جبال القبائل و التي تشكل حدائق طبيعية أين أقيمت عليها محطة "تيكجدة" السياحية و التي تمنح كذلك لزائرها فرصة ممارسة الرياضات الشتوية و إمكانية التمتع بجولات للصيد البري، بالإضافة إلى أطلسها الصحراوي و الذي يختلف عن سابقه في المناظر، المناخ، و النباتات.

ت. الصحراء الجزائرية: تختلف المناطق الصحراوية عن المناطق الشمالية من حيث طبيعتها الجغرافية، تضاريسها، نباتاتها، مناخها، كما تختلف و تتنوع هذه المناطق فيما بينها، و من أهم محطاتها السياحية مدينة الوادي و غرداية، عاصمة واد ميزاب المنفردة بهندستها المعمارية شكلا و طرازا و واحات الساورة (و من أجمل واحاتها : تاغيت و بني عباس و تيميمون عاصمة القرارة، بالإضافة إلى الأهقار و الطاسيلي أين توجد محطة الإسكرم أعلى قمة في الهقار)، حيث أن محطة الطاسيلي تعتبر أول محمية صحراوية مصنفة عالميا.

ث. الحظائر السياحية الوطنية: تمتلك الجزائر العديد من الحظائر الوطنية المتواجدة في مختلف أرجاء الوطن و هي كالتالي: الحظيرة الوطنية لجرجرة، الحظيرة الوطنية للقالة، الحظيرة الوطنية لثنية الحد، الحظيرة الوطنية لبلازما، الحظيرة الوطنية للشريعة، حظيرة الطاسيلي، الحظيرة الوطنية للهقار، و غيرها من الحظائر السياحية الوطنية.

ج. الحمامات المعدنية: تزخر الجزائر بحمامات معدنية طبيعية أثبتت التجارب العلمية أنها صالحة للعديد من الأمراض، و تم إحصاء 202 منبع للمياه المعدنية سنة 1982، حيث يسمح استغلالها بتوسيع العرض السياحي الجزائري، و قد شيدت أمام هذه المياه مراكز صحية و مراكز استجمام و ترفيه، و منها مركز العلاج بمياه البحر بسيدي فرج، حمام قرقور، حمام ريغة و غيرها و أغلبية هذه الحمامات ما تزال على حالتها و هي معروضة للاستثمار.

2.2. الموارد الثقافية والتاريخية و الدينية:

تزخر الجزائر بموارد سياحية متنوعة ومن أهمها نجد المعالم المصنفة من طرف منظمة اليونسكو والمتمثلة في: تيمقاد، تيبازة، جميلة، الطاسيلي، قلعة بني حماد، قصر ميزاب، القصبة. (Ministère de tourisme, 2005)

إضافة إلى هذه الموارد الثقافية فإن الحضارات التي توالت الجزائر على مر العصور تركت إرثا ثقافيا وتاريخيا ودينيا يتواجد في أغلب مناطق الجزائر ويمكن ذكر أهم المراحل من خلال ما يلي:

–الحضارة الرومانية :عمرت قرابة الخمس قرون، وتوجد آثارها في العديد من المدن أهمها :تيمقاد، جميلة، تيبازة، قالمة وتبسة.

–الحضارة الإسلامية :من أهم المعالم القديمة للحضارة الإسلامية التي لا تزال شامخة في العديد من المواقع الأثرية نجد قلعة بني حماد بالمسيلة والمنصورة بتلمسان والجزائر العاصمة بمساجدها العتيقة هذا دون أن ننسى الزوايا والتي من أهمها نجد الزاوية التيجانية، الرحمانية، وزاوية كونتة، والتي تعتبر منتوج سياحي رائع.

–المرحلة الاستعمارية :شيد الاستعمار عدة فنادق كانت موجهة للمستوطنين الأوربيين، بالإضافة لهذه فإن المواقع الحربية والمعتقلات أصبحت مناطق أثرية تاريخية.

إن الصناعات التقليدية والتظاهرات الثقافية المختلفة لهما دور مهم في تحسين الصور السياحية للبلد كما أنهما تلعبان دورا كبيرا في ترقية السياحة، فالصناعات التقليدية تتنوع من منطقة لأخرى ومن بينها نجد صناعة الفخار، صناعة الحلي الفضية والذهبية، صناعة الزرابي، التطريز على القماش.

3.2.الإمكانيات و البنى (الهياكل) القاعدية:

تمتلك الجزائر هياكل قاعدية هامة تتمثل فيما يلي:

أ. شبكة النقل: يعتبر النقل واحد من أهم الركائز الأساسية للتنمية المستدامة و الازدهار لأي بلد، و عليه فان تواجد نظم نقل فعالة ضروري لتحقيق التنمية الاقتصادية و الرفاه الاجتماعي و الإنتاج على نطاق واسع. و قد عرف قطاع النقل في الجزائر تحولا حقيقيا حيث تم انجاز عدد كبير من المشاريع و أخرى في طور الإنجاز لجعل هذا القطاع اكثر كفاءة و فعالية للمساهمة في التنمية الاقتصادية للبلاد. و تعتبر شبكة الطرق الجزائرية واحدة من اكبر الشبكات الأكثر كثافة في القارة الافريقية، حيث يقدر طولها بـ 112696 كلم من الطرق، منها 29280 كلم من الطريق الوطني و اكثر من 4910 هيكل، كما سيتم استكمال هاته الشبكة بجزء هام مقدر بـ 1216 كلم و الذي سيربط مدينة عنابة في اقصى الشرق بمدينة تلمسان في اقصى الغرب. كما تتوفر الجزائر على 35 مطارا منها 13 دولية. أما فيما يخص النقل البحري فيعتمد العمل البحري بالجزائر على 13 ميناءا للعديد من الخدمات كالتجارة و الصيد البحري، بالإضافة إلى العديد من الموانئ الصغيرة للصيد البحري و الترفيه.

ب. الطاقة الفندقية: تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للوحدات الفندقية و كل المؤسسات المعدة لاستقبال السياح القادمين إلى الدولة السياحية المضيفة، و تعد الطاقة الفندقية أحد المؤشرات التي بواسطتها يمكن قياس مدى تقدم هذا القطاع في بلد معين. و بالنسبة للجزائر فقد عرف القطاع الفندقي تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة بعد انتهاجها لاستراتيجية وطنية لتنمية القطاع السياحي، و فيما يلي نستعرض تطور طاقات الإيواء في الجزائر من 2008 إلى 2016، حسب الجدول التالي:

الجدول 01: "تطور طاقات الإيواء في الجزائر للفترة (2008–2016)"

السنة	عدد الفنادق	عدد الأسرة
2008	1105	86642
2009	1110	88694
2010	1122	92377
2011	1125	94021
2012	1155	96989
2013	1176	98804
2014	1185	99605
2015	1195	102244
2016	1231	107420

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 2018.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن طاقات الإيواء في الجزائر في تطور ملحوظ من سنة إلى أخرى، حيث أن عدد الأسرة كان 86642 سرير سنة 2008، ليرتفع سنة 2010 إلى 92377 سرير، ثم إلى 98804 سنة 2013 ليصل عدد الأسرة إلى 107420 سرير سنة 2016، أي زيادة بأكثر من 20700 سرير خلال 8 سنوات.

3.إستراتيجية التنمية السياحية في الجزائر:

تبنت الجزائر استراتيجية لتنمية السياحة، بهدف تحسين صورة الجزائر السياحية بالخارج، و الارتقاء بالقطاع إلى مرتبة صناعة واعدة بالتنمية في المنطقة الأورو– متوسطية. (وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة، 2008)

1.3.تعريف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

يشكل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية(SDAT 2030) الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، و يعد هذا المخطط بمثابة الوثيقة التي تعلن الدولة من خلالها لجميع الفاعلين و جميع القطاعات عن مشروعها السياحي لآفاق 2030، و هو أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين القدرات الطبيعية، الثقافية و التاريخية للبلاد، و وضعها في خدمة السياحة في الجزائر، و لتحقيق القفزة المطلوبة و جعل السياحة أولوية وطنية و يجب النظر إليها على أنها لم تعد خيارا بل أصبحت ضرورة، لأنها تشكل موردا بديلا للمحروقات.

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية مرجعا لسياسة جديدة تبنتها الدولة و يعد جزءا من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 (SNAT) (بوفاس و بن خديجة، 2014) ، و قد تم إعداده سنة 2007 من قبل وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة (MATET) بالتعاون مع اللجنة الفرنسية (ODIT-France)، التي قامت

بكتابة تقرير الخبرة حول النقاط و المحاور المرجعية لهذا المخطط، و يتضمن المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية نظرة الجزائر للتنمية السياحية الوطنية في مختلف الآفاق على المستوى القصير و الذي حدد بسنة 2009، و على المدى المتوسط لغاية 2015، و المدى الطويل و الذي حدد بسنة 2025، و تم تمديده إلى سنة 2030، و هذا في إطار السعي من أجل تحقيق التنمية المستدامة للسياحة. (وزارة تهيئة الاقليم و البيئة و السياحة، 2008)

2.3.التقرير العام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

يتكون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية SDAT 2030 من ستة كتب يتم تلخيصها على النحو الآتي:

- الكتاب الأول: تشخيص و فحص السياحة الجزائرية.
- الكتاب الثاني: الحركيات الخمسة للتفعيل السياحي الجزائري.
- الكتاب الثالث: الأقطاب و القرى السياحية للامتياز.
- الكتاب الرابع: تنفيذ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية "المخطط العملياتي".
- الكتاب الخامس: المشاريع ذات الأولوية السياحية.
- الكتاب السادس: ملخص عام للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

3.3الأهداف العامة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030):

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق خمس غايات و هي:

– جعل السياحة محرك من محركات النمو الاقتصادي و قطاعا مدرا للمداخيل كبديل لقطاع المحروقات.

– يهدف أيضا من خلال تنمية و تطوير القطاع السياحي إلى تنمية و تطوير القطاعات الاقتصادية الاخرى التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة.

– التوفيق بين ترقية السياحة و البيئة من أجل تحقيق تنمية مستدامة.

– تثمين التراث التاريخي و الثقافي و الشعائري.

– التحسين الدائم لصورة الجزائر.

4.3.الحركيات الخمسة للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية:

تشكل هذه الحركيات الطريق المستدام و السريع لإنعاش السياحة، مدعومة بعودة الجزائر إلى الساحة الدولية، و يدعو إلى إعادة الاعتبار للمكان و الدور الذي يتعين على السياحة أن تلعبه، ضمن آفاق التحكم في الرهانات التي تقوم عليها أية سياسة للتنمية، و تتمثل الحركيات الخمسة فيما يلي: (وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة، 2008)

أ. تقويم وجهة الجزائر: تبقى ترقية صورة الجزائر مسألة أساسية لتصبح وجهة سياحية كاملة و تنافسية، تكون أبرز ملامحها الأصالة، الابتكار و النوعية، و عليه يجب تعزيز جاذبية وجهة الجزائر بالتموقع بالصورة على مستوى الأسواق المطلوب المحافظة عليها و الفئات السكانية المستهدفة، ففي حالة المرحلة الأولى يجب منح الأولوية للأسواق الواعدة المطلوب المحافظة علها مع حصر الفروع و المنتوج الواجب تطويره. كما يتعين تحديد الأهداف لهذه الأسواق.

ب. الأقطاب السياحية للامتياز: يمكن تعريف القطب السياحي أنه تركيبة من القرى السياحية للامتياز، في رقعة جغرافية معينة مزود بتجهيزات الإقامة و التسلية، يستجيب لطلب السوق و يتمتع بالاستقلالية الكافية، ليكون له الإشعاع على المستوى الوطني و الدولي. و لقد تم تصميم الأقطاب السياحية للامتياز انطلاقا من المسعى المنهجي، الذي يقوم على اجتماع عدة معايير، أسفر عنها أقطاب سبعة سياحية للامتياز، و يتكون كل قطب سياحي من عدة مكونات وفقا لقدراته و جاذبيته الإقليمية، وتتمثل هذه الأقطاب فيما يلي: (وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة، الكتاب رقم 03 الاقطاب السياحية السبعة للامتياز، 2008)

–القطب السياحي للامتياز شمال شرق: ويشمل كل من عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، تبسة، سوق أهراس.

–القطب السياحي للامتياز شمال وسط: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، البويرة، بجاية، تيزي وزو.

–القطب السياحي للامتياز شمال غرب: مستغانم، وهران، عين تموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غيليزان.

–القطب السياحي للامتياز جنوب شرق (الواحات): غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة، ورقلة.

–القطب السياحي للامتياز جنوب غرب: أدرار، بشار، البيض، النعامة.

–القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير طاسيلي (ناجر): اليزي.

–القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير (الأهقار): تمنراست.

ت. مخطط نوعية السياحة: يهدف مخطط نوعية السياحة إلى تحسين و تطوير نوعية العرض السياحي، فهو يرتكز على التكوين و تعليم الامتياز باستخدام تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، في تناسق بين مختلف الفاعلين من القطاعين العمومي و الخاص، و تهدف هذه الحركية إلى ما يلي:

- تحسين نوعية و تطوير العرض السياحي،
- منح رؤية جديدة للمحترفين،
- حث المتعاملين في السياحة على العمل بإجراءات النوعية،
- ضمان الميزة التنافسية للبرامج البيداغوجية، و تأهيل المؤطرين البيداغوجيين بمدارس السياحة.

ث. مخطط الشراكة العمومية– الخاصة: لا يمكن تصور تنمية دائمة للسياحة دون تعاون فعال بين القطاع العام و الخاص، و يمكن الحديث عن الشراكة عندما يتحرك المتعاملون العموميين و الخواص سوية لاستجابة للطلب الجماعي للمنتجات السياحية. و على هذا الأساس يسعى مخطط الشراكة العمومية–الخاصة، إلى خلق روابط بين مختلف الفاعلين في العملية السياحية سواء كانوا عموميين أو خواص، و ذلك من أجل المنافسة الأجنبية و تحقيق منتوج سياحي نوعي، و جعل الواجهة الجزائرية أكثر جاذبية و تنافسية.

ج. مخطط تمويل السياحة: تعتبر السياحة صناعة ثقيلة مستهلكو للاستثمارات على المدى البعيد، و عائداتها بطيئة لكنها ضخمة، إذا ما امتلكت شروط النشاط السياحي المحترف و المستقر، فان عملية تحسين الربح الداخلي منها تتطلب إيجاد دعم و مرافقة من الدولة، و هو دور مخطط التمويل كما هو مبين في النقاط التالية: (وزارة تهيئة الاقليم البيئة و السياحة، الكتاب رقم 02 المخطط الاستراتيجي، 2008)

-حماية و مرافقة المؤسسات السياحية الصغيرة و المتوسطة،

-السهر على تجنب توقف المشاريع السياحية،

-جذب و حماية كبار المستثمرين الوطنيين و الأجانب،

-تشجيع الاستثمارات في القطاع السياحي باللجوء إلى الحوافز الضريبية و المالية،

-تسهيل و تكييف التمويل البنكي للنشاطات السياحية.

4.آثار القطاع السياحي على الاقتصاد الوطني الجزائري:

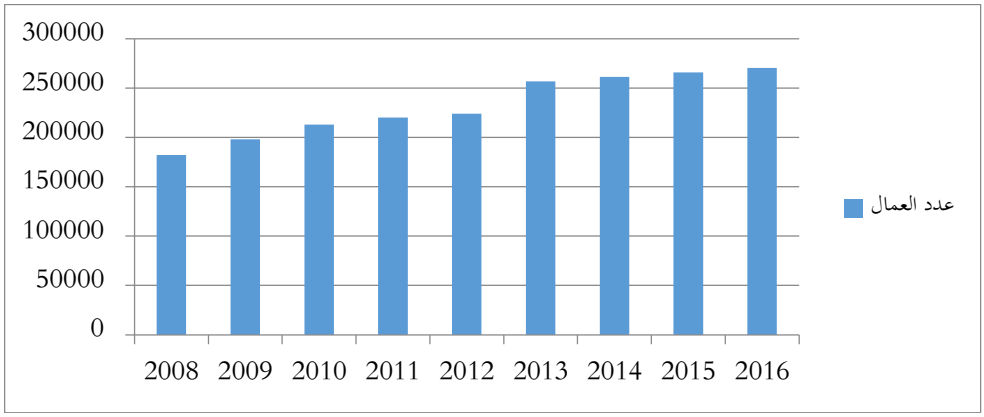
تتباين الآثار المترتبة على أداء قطاع السياحة من بلد لآخر تبعا للأهمية و المكانة التي يحظى بها هذا القطاع و أيضا حسب تباين الأنشطة و المقومات و الأنماط السياحية فيها. و عليه سيتم تناول آثار القطاع السياحي من خلال معرفة الإيرادات التي تم تحقيقها على مستوى هذا القطاع، و مدى مساهمتها في الناتج المحلي، و فرص العمل التي تتيحها السياحة أمام مواطنيها.

1.4.أثر القطاع السياحي في التشغيل:

يمثل القطاع السياحي مصدرا رئيسيا للتوظيف و العمالة، لأن هذا القطاع يعتمد أكثر على العنصر البشري في إنتاج الخدمات السياحية. و طبقا لتقديرات المنظمة العالمية للسياحة، فان بناء غرفة فندقية جديدة توفر 03 مناصب شغل مباشرة و غير مباشرة (Ministère du tourisme ، 2013)، و بالتالي فان قطاع السياحة يعتبر ضرورة حتمية للمساهمة في معالجة أزمة البطالة في الجزائر التي تتزايد يوما بعد يوم، خاصة مع انهيار أسعار البترول و نقص التوظيف في القطاعات العمومية، بسبب سياسة التقشف التي تنتهجها الحكومة.

و من خلال الجدول التالي يتضح لنا مستوى التشغيل في القطاع السياحي في الجزائر من سنة 2008 إلى سنة 2016:

الشكل 01: "تطور عدد العمال في القطاع السياحي في الجزائر للفترة (2008-2016)"



المصدر: إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 2018

يظهر الشكل أعلاه، أن العمالة في قطاع السياحة في الجزائر تزايدت خلال الفترة (2008-2016) بنحو 88.000 ألف منصب عمل، و يعتبر هذا الرقم ضئيلا مقارنة بطاقات البلاد السياحية غير المستغلة. و ما يؤخذ على نمط التشغيل في هذا القطاع في الجزائر هو ارتفاع عدد العاملين على مستوى الإدارات، في حين أن معايير التشغيل في هذا القطاع تشير إلى عدم تجاوز نسبة 07% في المجال الإداري من مجموع المشتغلين به (المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، 2000)، كما يعاني هذا القطاع من نقص التأهيل في أوساط العاملين به، إذ لا يتوفر معظم هؤلاء على حد أدنى من التأهيل، الأمر الذي ساعد على تدهور نوعية الخدمات السياحية التي تعتبر إحدى المنتوجات السياحية التي لها دورها المميز في جذب السياح أو في إبعادهم.

إن انخفاض مستوى التأهيل في أوساط العاملين بالقطاع السياحي في الجزائر يعود أساسا إلى أن جهاز التكوين غير مكيف مع حاجات هذا القطاع سواء من حيث العدد أو حيث النوع، إضافة إلى وجود نقص في مؤسسات و معاهد التكوين في مجال السياحة و الفندقة.

2.4.مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:

تساهم السياحة بقدر وافر في الناتج المحلي الإجمالي للكثير من الدول، و هذا ما جعل معظم الدول تولي اهتماما بالغا لهذا النشاط في مختلف الخطط التنموية، على عكس ذلك، نجد في الجزائر أن القطاع السياحي لم يتوصل بعد إلى لعب دور هام في الاقتصاد الوطني، كما نلاحظ ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول 02: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر للفترة (2008-2015)

الوحدة:%

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
المساهمة في PIB	1.5	1.6	1.5	1.4	1.4	1.0	1.1	1.2

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

من خلال هذا الجدول، يتضح أن مساهمة القطاع السياحي في الناتج الإجمالي في الجزائر جد ضعيفة خلال الفترة (2008-2015)، إذ لم تتعدى 1،6%، و هي نسبة ضئيلة جدا قياسا ببعض الدول الأخرى، حيث تساهم السياحة في تونس على سبيل المثال بحوالي 07% من الناتج المحلي الإجمالي. إن قلة مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي، يرجع إلى الأسباب التالية: (يونسي، 2016):

-اعتماد الدولة الجزائرية في الاقتصاد الوطني على قطاع المحروقات، مما أدى إلى عدم الاهتمام بالقطاع السياحي.

-نقص مراكز التكوين الخاصة بالقطاع السياحي، و التي لا تسمح للاستجابة المتزايدة لهذا القطاع لليد العاملة المؤهلة.

-تركيز وكالات السياحة و السفر على السياحة الخارجية و المتمثلة في الحج و العمرة، و بالتالي عدم المساهمة في تنمية السياحة الداخلية.

-قلة مراكز الاستقبال و المتمثلة في الفنادق و القرى السياحية، بحيث لا تستطيع تلبية حاجات السياح الأجانب و المواطنين المحليين.

-الارتفاع الفاحش للأسعار في القطاع السياحي.

مما سبق يتبين أن القطاع السياحي في الجزائر لم يصل إلى المستوى الذي وصلت اليه الدول المجاورة (تونس و المغرب)، رغم تفوق الجزائر على هذه الدول من حيث الإمكانيات سواء المادية أو الطبيعية، ذلك كون القطاع السياحي في الجزائر فيه العديد من المقومات لم تستغل بعد، و يحتاج إلى بنية واسعة من المؤسسات السياحية، و خدمات متنوعة، بحيث تكون فرص نجاح الاستثمار في هذا القطاع كبيرة، إذا ما رافق ذلك تطورا في قطاعات الخدمات المساندة للسياحة مثل النقل.

3.4.مساهمة القطاع السياحي في ميزان المدفوعات:

يوضح الجدول التالي الإيرادات و النفقات المالية التي حققتها الجزائر من القطاع السياحي من سنة 2008 إلى سنة 2016:

الجدول 03: إيرادات و نفقات الجزائر من السياحة للفترة (2008-2016)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
النفقات	469	457	574	502	428	410	611	677	475
الإيرادات	325	266	219	208	196	203	258	304	209
الرصيد	-144	-191	-355	-294	-232	-180	-353	-373	-266

المصدر: إحصائيات وزارة السياحة و الصناعات التقليدية، 2018.

يبدو من خلال الجدول أعلاه بأن ميزان السياحة شهد عجزا دائما خلال الفترة (2008-2016)، نظرا لضعف إيرادات السياحة مقارنة بمدفوعاتها، حيث كان تطور المدفوعات السياحية بوتيرة أكبر عكس الإيرادات التي شهدت تذبذبا خلال نفس الفترة.

إن هذا الارتفاع في حجم المدفوعات السياحية في الجزائر للفترة (2008-2016) يمكن إرجاعه أساسا إلى عدة أسباب منها:

-ارتفاع قيمة النفقات السياحية عن إيراداتها.

-ارتفاع السياحة العكسية (سياحة الجزائريين إلى الخارج).

-سوء تسيير المرافق السياحية و ندرة الخدمات التي يحتاجها السائح.

-ضعف المنتوج السياحي للجزائر، وعدم قدرته على جذب السياح المحليين فما بالك السياح الأجانب.

-غياب استراتيجية سوقية فعالة لتسويق المنتوج السياحي الجزائري داخل و خارج البلد، سيما عامل الترويج.

كل هذه العوامل و غيرها ساهمت في ارتفاع مدفوعات السياحة عن إيراداتها، و بالتالي تعميق الفارق بينها لغير صالح ميزان المدفوعات للسياحة و السفر للجزائر، مما أثر سلبا على توازن ميزان المدفوعات للدولة.

الخاتمة:

يشكل قطاع السياحة قطاع جوهري في العديد من اقتصاديات الدول، حيث أن النشاط السياحي في يومنا هذا يعتبر من أهم الصناعات، فبنسبة لبعض من دول العالم المصدر الأول الذي تعتمد عليه لتحقيق إيراداتها، و هو ما ظهر جليا في تنافسية الدول على العمل لاستقطاب أكبر عدد من السياح.

بالرغم من أن قطاع له دور كبير في دفع عجلة التنمية الاقتصادية، تجدر الإشارة انه أصبح يعتبر ليس بديل لقطاع المحروقات بل خيار ضروري. إذ يعتبر قطاع حديث و خصب بالرغم من توفر الجزائر على العديد من المقومات السياحية، وأظهرت الحكومة ممثلة في الوزارة الوصية نيتها و عزمها بالنهوض و الاهتمام بقطاعها السياحي، كل هذا تجسد في صياغة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية (SDAT 2030)، هذا الأخير يحمل استراتيجية تجعل من الجزائر صورة سياحية بامتياز و يمكنها من تحقيق الأهداف المرجوة.

وانطلاقا مما سبق يمكن أن نشير إلى النتائج التالية:

- تشهد السياحة العالمية تطورا كبيرا حيث بلغ عدد السياح في العلم 1.2 مليار سائح سنة 2015، و يقابل ذلك مجموع الإيرادات السياحية أكثر من 800 مليار دولار أمريكي.
- يرجع تطور الحركة السياحية إلى الاهتمام الذي أولته الدول بالسياحة و تنميتها، و كذا ارتفاع مستوى الدخل و معيشة الأفراد، في ظل تنوع المنتجات السياحية و وجود سوق سياحية بها منافسة قوية.
- تمتلك الجزائر كل الإمكانيات و المقومات السياحية التي تساعدها على تنمية القطاع السياحي.

– كل المؤشرات السياحية خاصة ما تعلق بعدد السياح و عدد العمال في القطاع السياحي و الإيرادات السياحية تشير إلى ضعف مردود القطاع السياحي الجزائري.

– تعمل الجزائر على استدراك هذا التأخر في القطاع السياحي من خلال المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.

– يهدف المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية إلى تقديم رؤية للتنمية السياحية على المدى القصير و المتوسط و الطويل (2009-2015-2030)، و الذي يعتبر من أحد أهم المخططات التنموية السياحية التي وضعتها الجزائر.

ومن النتائج السابقة و التي توضح في مجملها ضعف القطاع السياحي الجزائري و خاصة ضعف مساهمته في الاقتصاد الوطني، و عليه من الواجب الإشارة إلى التوصيات و الاقتراحات التالية:

– العمل على تحسين و تسويق صورة الجزائر في الداخل و الخارج عن طريق تكثيف طرق الترويج و الإشهار.

– العمل على تنمية البنية التحتية و المرافق الأساسية، كقطاع النقل و وسائل الاتصال و تطويرها لمواكبة التطورات التكنولوجية في العالم، باعتبارها ركائز و دعائم لقيام تنمية سياحية فعالة.

– تنويع المنتج السياحي من خلال إدخال أنواع جديدة من السياحة لجلب أنواع أخرى من السياح.

– تشجيع المنافسة بين المؤسسات السياحية من أجل الرفع من مستوى الخدمات السياحية المقدمة، و كذا إعطاء خيارات كثيرة للسائح في الجزائر.

– الاستفادة من تجارب الدول السياحية، خاصة تلك التي تتميز بنفس الإمكانيات الطبيعية و التاريخية و المادية.

– إعطاء أهمية كبيرة لتعليم و تدريب العنصر البشري في المجال السياحي من خلال إنشاء مراكز خاصة.

قائمة المراجع:

- المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، 2000، لجنة آفاق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، مساهمة من اجل تحديد السياسة السياحية الوطنية، الدورة 16.
- الانصاري اسيا محمد امام و إبراهيم خالد عواد، 2002، إدارة المنشآت السياحية، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الأردن.
- الرفاعي هالة، 1998، التأثيرات الاجتماعية و الثقافية للسياحة في المجتمع المحلي، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، مصر.
- دعبس محمد يسري، 1993، العلاقات الاجتماعية للسائح، الملتقى المصري للإبداع و التنمية، مصر.
- سراب الياس و آخرون، 2002، تسويق الخدمات السياحية، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن.
- صبري عبد السميع، 2006، التسويق السياحي و الفندقي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية القاهرة، مصر.
- غنيم عثمان محمد و سعد نبيل، 1999، التخطيط السياحي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

- ماهر عبد العزيز توفيق، 1997، صناعة السياحة، دار زهران للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.
- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة، 2008، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 01، تشخيص و فحص السياحة الجزائرية، الجزائر.
- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة، 2008، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 02، المخطط الاستراتيجي، الجزائر.
- وزارة تهيئة الإقليم، البيئة و السياحة، 2008، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030، الكتاب رقم 03، الأقطاب السياحية السبعة للامتياز، الجزائر.
- محمد العطا عمر، 2010، صناعة السياحة و أهميتها الاقتصادية، الندوة العلمية: أثر الاعمال الإرهابية على السياحة، سوريا.
- محيا زيتون، 2002، السياحة و مستقبل مصر بين إمكانيات التنمية و مخاطر الهدر، دار الشروق، القاهرة، مصر.
- ماهر احمد و عبد السلام أبو قحف، 1999، تنظيم و إدارة المنشآت السياحية و الفندقية، الطبعة الثانية، المكتب العربي الحديث، مصر.
- يونسي محمد، 2016، سبل دعم القطاع السياحي من خلال الاستثمار الوطني و الأجنبي في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر.
- Guibilato Gérard, 1983, Economie touristique, Delta et spes, Suisse.
- Hoerner Jean Michel, 1997, Géographie de l'industrie touristique, Edition marketing.
- Lozato J.P, 1990, Géographie du tourisme, Paris.
- Ministère du tourisme, 2005, site v 2005, sept sites algériens figurent patrimoine culturel de l'UNESCO.
- Ministère du tourisme, 2013, plan d'action pour le développement durable du tourisme en Algérie.
- Middleton Victor T.C, 1994, Marketing in travel and tourism, Oxford, Butterworth, UK.
- Robert Lanquard, 1980, Le tourisme international, série que sais-je, PUF, Paris.
- Tissa Ahmed, 1994, Economie touristique et aménagement de territoire, OPU, Alger.